مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي
اسم الكاتب: أحمد حسن الحسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8860
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 11 ، العدد 2
صفر 1346 هـ / ديسمبر 2014 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

الضّوابط التداوليّة في مقبولية التركيب النحويّ

أحمد حسن الحسن

كلية العلوم الإدارية والإنسانية - جامعة الجوف
سكاكا - المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام 2012-12-05 **تاريخ القبول 2013-03-25**

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الأبعاد التداوليّة في مقبوليّة التركيب النّحويّ، محاولا تحديد أبعاد مفهوم «المقبولية»، مستخلصا الضوابط التداوليّة التي اعتمد عليها النّحاة في قبول التركيب. كما يحاول البحث أنْ يوضّح منهجية تحليل النحاة للتراكيب النّحويّة، والحكم عليها بالقبول أو الرّفض، وتَجاوزهم المعاني اللغويّة الخالصة، إلى دائرة المقام وما يكتنفه من علاقات بين المتكلمين والمُخاطَبين، وما يُحيط بالتركيب من أحوال تجعله مقبولا في حال، وغير مقبول في أخرى؛ فصحّة التراكيب النّحويّة – هنا – مضبوطة بضوابط تداوليّة.

الكلمات المفتاحية: التداولية، التراكيب النّحوية، المقبولية.

مقدمة

ظَهَر في العقد السابع من القرن العشرين درس لسانيّ جديد على يد ثلاثة من فلاسفة مدرسة أكسفورد، هم: «أوستن» (Austin) ، و"جرايس" (Grice)، و"سيرل" (Searl)، عُرف هذا الدرس اللسانيّ بـ»التداوليّة» وكان الهدف منه البحث عن طريقة وصول الرسالة للمتلقي. وتعريف اللغة بِأَنَّها وسيلةٌ للتواصل، أسهم في تنمية هذا الاتِّجاه، وقلّل من شأن مقولة دوسوسير: «اللّغة نظام من العلامات». بل إنّ اللغة، في الأساس، نشاط تواصلي(واورزيناك، 2003م، ص 21)؛ فالمنطوقات اللغوية (ومن ثمّ البنية النصيّة) تهدف في العادة إلى الإسهام في الاتصال والتفاعل الاجتماعيّ فهي ذات وظيفة ديناميّة (فان دايك، د.ت، ص 114).

فإنْ كانت اللسانيات البنيويّة تُعنَى بِدراسة مكونات النّص الشكليّة؛ فإنّ اللسانيات التداولية تجاوزت هذه المكونات، إلى العناية بمحاور إنتاج النّص، أو الخطاب، فأَوْلَتْ عناصر الموقف الخطابيّ، وكلّ ما يؤثر فيه من سياق الحال أو المقام، وحال المتكلّم والمخاطب، وثقافة كلٍّ منهما، وعلاقة كلٍّ منهما بالآخر وبالخطاب، عنايةً كبيرة. فلا يتحقق التواصل بين المتكلّم والمخاطب، أو بين القارئ والكاتب بِنُطْقِ جُمَل وعِبارات أو قِراءَتها مَعزولة عن سياقها، بل إنّ «ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه «مقتضى الحال»» (السكاكي، 2000م، ص 68)، فعناية اللغويين قدماء ومحدثين بذلك أدّت إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة يتعلّق أغلبها بالمتكلّم والمخاطب، كالقصد، والإفادة، والتبليغ، والمقبوليّة.

هذا المنهج التداوليّ، وإن كان حديثا؛ إلا أنّنا لا نَعْدَم وجودَ بعض الإشارات التداوليّة في كتب التراث العربيّ، «فقد وُظّف المنهج التداوليّ بوعي في تحليل الظواهر والعلامات المتنوعة(الأيقونات والرموز التصويريّة والمعمارية والتشكيليّة واللغوية...)» (سويرتي، 2000، ص 30)؛ فتجده مبثوثا في الدرس النحويّ، والبلاغيّ، والأصوليّ، وفي تفسير القرآن الكريم.

من هنا، جاء اهتمام هذا البحث بإيضاح الأبعاد التداولية التي اعتمد عليها النحاة العرب، في قبول التراكيب النحويّة، فَيُولي القصد والمقبولية عِنايَتَه؛ إذ المقبوليّة الوجه الآخر لقصديّة المتكلّم، كما المخاطَب الوجه المقابل للمخاطِب، بل يصعب الفصل بين المقصدية عند المتكلم ومقبولية التركيب عند المخاطب، كما أنّ «الجوانب المقصديّة والمقبولية لا

غنـى عنهـا فـي تشـكيل الخطـاب وفهمـه» (Babara, 2001, p.197).

القصد:

لـكلّ منتـج للخطـاب غايـة يسـعى لتحقيقهـا مـن خطابـه، فـلا تـكاد تجـد نصّـا مـن النصـوص إلا ولـه مقصـد، «فـلا يتكلّـم المتكلّـم مـع غيـره إلا إذا كان لكلامـه قصـد» (نحلـة، 2002م، ص 89)، فالقصـد «يتضمّـن موقـف منشـئ النّـص مـن كونـه صـورة مـا مـن صـور اللغـة، قصـد بهـا أن تكـون نصّـا يتمتّـع بالسـبك والالتحـام، وأنّ مثـل هـذا النّـص وسـيلة مـن وسـائل متابعـة خطـة معينـة للوصـول إلـى غايـة معيّنـة»(دي بوجرانـد، 1998م، ص 103). فهـذا يعنـي أنّ منشـئ النّـص ينسـج نصّـه باسـتخدام الوسـائل اللغويّـة الملائمـة، فهـو يسـتثمِرُ نَصَّـه ليقدّمـه للقـارئ محبـوكًا ومتماسـكًا يحقـق فيـه مقاصـده (de Beaugrande and Dressler,1981, p.113)، وقـد يُفسـد منشـئ النـص، متعمّـدًا، التماسـك المعنـويّ للنـص، للوصـول إلـى نتيجـة مـا، إلا أنّ ذلـك لا يـؤدي إلـى فقـدان النـصّ مقبوليتـه (de Beaugrande and Dressler,1981, p.11).

ويـرى « ميخائيـل باختيـن» Mikhail Bakhtin (1985، ص 40) أنّ المتكلّـم إنّمـا ينسـج نسـيجا لغويّـا وغيـر لغـويّ ليجعـل النّـص معبّـرا عـن مـراده، ليتحقـق التماسـك والانسـجام، فالنـص عنـده «لا يكـون نصـا إلا بوجـود عامليـن اثنيـن، همـا: النيّـة (= العـزم)، وتنفيـذ هـذه النيّـة»، فالنـصّ عنـده يحمـل غايـة تداوليّـة.

وينطلـق مفهـوم القصـد عنـد (جرايـس) مـن أنّ كلّ حـدث سـواء أكان لغويّـا أم غيـر لغـويّ، إمّـا أن يكـون محتويـا علـى نيّـة الدلالـة، وإمّـا ألا يكـون محتويـا عليهـا، فتراكـم الغمـام يـدلّ علـى أنّ السـماء قـد تمطـر، واحمـرار وجنتـي العـذراء يعنـي الخجـل، فهـذان الحدثـان لهمـا دلالـة، ولكـن ليـس وراءهمـا قصـد. وقولنـا لأحـد النّـاس «اقـرأ» أو «أغلِـق البـاب»، يتحكـم فيـه قصـد(دي بوجرانـد، 1998م، ص 103). فهنـاك فـرق بيـن دلالـة كلّ مـن «فـي هـدوء الليـل» أو «نهـر النيـل» وبيـن نسـبة هـذه الدلالـة إلـى شـيء مـا، مثـل: «لفّنـا هـدوء الليـل»، أو «سـرّتنا رؤيـة نهـر النيـل»، والمقصـد هـو توصيـل هـذا المفهـوم إلـى المتلقّـي، أو ربمـا كان القصـد هـو طلـب شـيء مـا، يعقبـه اسـتجابة (عفيفـي، 2000م، ص 79، ومـا بعدهـا).

فالتداوليـة تـدرس اسـتعمال اللغـة فـي سـياقات مقاميّـة مختلفـة، وتحـاول التعـرّف إلـى قصـد المتكلّـم بمـا هـو خـارج عـن البنيـة اللغويّـة التـي لا يمكـن الاسـتدلال علـى مقصـود المتكلـم

بالاعتماد عليها وحدها. فعبارة من مثل (صَلِّ على النَّبيّ) ذات دلالات مختلفة حسب السّياق الذي تُقال فيه، فقد يقصد المتكلّم الطلب من المخاطب التّلفظ بالصلاة على النّبيّ حقيقةً، وقد يكون قاصدا بخطابه تهدئة مخاطبه الذي تملكه الغضب، أمّا إذا قيلت لشخصٍ يُثرثر بكلام لا فائدة فيه، أو يكذب؛ فإنّ مقصود المتكلّم من ذلك أنْ يكفَّ المخاطب عن الاستمرار في حديثه، وإلى مثل هذا أشار الشاطبي بقوله: «الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالَيْنِ، وبحسب مخاطَبَيْنِ، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظه واحد ويدخله معان أُخَر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجية وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال يُنقل، ولا كلّ قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جُملةً، أو فهم شيء منه» (الشاطبي، د.ت، ج2، ص 67).

من هنا نميّز بين معنيين من المعاني، هما: «المعنى الفحوي» و «المعنى القصد» فالأول يفيد معنى العبارة اللغويّة ذاتها، وفي الأغلب هو مجموع معاني مكوناتها مضمومة بعضها إلى بعض ضمّا خطيّا، وأمّا الثاني فهو القصد الذي يتوخّى المتكلّم تحقيقه حين يُنتج العبارة، ويشمل القصد بدوره «الغرض» و»النّيّة»(المتوكل، 2006م، ص 174).

المقبولية: [Acceptability]

تتعلق المقبولية بموقف المتلقي من قبول النّص (الفقي، 2000م، ج1، ص 33)، فالمقبولية تعني التفاعل الحاصل بين المتلقي والخطاب بحيث يتحقق مقصد منتج الخطاب. وقبول النّص يتضمن موقف مستقبل النّص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام(دي بوجراند، 1998م، ص 104؛ قيّاس، 2009م، ص 23). ويؤكد جل علماء النّص أنّ أحد معايير الحكم على النص بـ»القبول» هو مدى ملاءمته للسياق الذي يرِد فيه(دي بوجراند، 1998م، ص 91)؛ فإلى جانب العلاقات الداخليّة للنص، هناك «علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر، ويؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخليّة أو إسقاط أيّ منها أو إغفال أيّة علاقة سواء أكانت داخليّة أم خارجيّة إلى إثبات الوحدة الكليّة أو التماسك والانسجام الدلاليّين للنّص»(بحيري، 1999م، ص 78). فالمنجز اللغويّ يُدرس في إطار التواصل، وليس بمعزل عنه؛ لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه (الشهري، 2004م، ص 23). فالخطاب أو النّص لا بدّ أن يرتبط بالأعراف الاجتماعيّة حتى يكون خطابا مقبولا، وإن اخترق مؤلفه

الأعراف اللغويّة، فالعبارة الواردة عن النّحاة «خرق الثوبُ المسمارَ» و»كسر الزجاجُ الحجرَ» تُعدّ مقبولة عند كثير من النحاة (ابن هشام، 1998م، ص 917؛ الأزهري، 2006م، ج1، ص 395)؛ لوجود العرف الاجتماعيّ المستقر في الأذهان بأن المسمارَ يخرق الثّوبَ، وأنّ الحجرَ يكسر الزُّجاجَ.

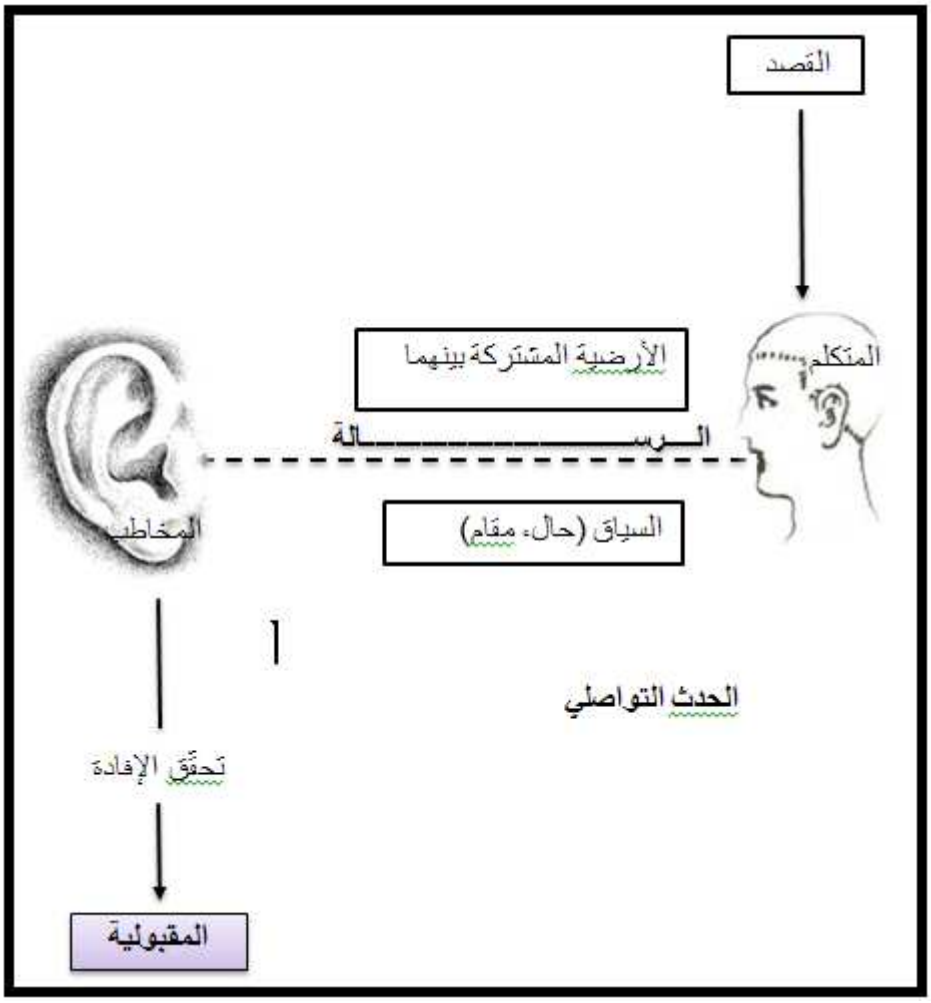
ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ توجيه التركيب النحويّ الذي يُعدّ وجها من وجوه القبول عند المتلقي له علاقة بالقصد، من ذلك ما تراه مبثوثا من توجيهات النحاة في الأبواب النحويّة، بل تتحدّد إفادة الكلام من عدمها اعتمادا عليه، فبما يتعلق مثلا بجواز «الابتداء بالنكرة « فإنّ الحكم فيها يرجع إلى «الأغراض والمقاصد الخاصة بشخصٍ شخصٍ، وحالٍ حالٍ. وقد يكون ما هو مفيد لشخص ما غير [مفيد] لآخر، وحصر ما يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمقاصد صعب عسير» (الشاطبي، 2007م، ج2، ص 51). فالمبتدأ النكرة «شجرة» و «بقرة» في: «شجرة سجدت» و «بقرة تكلمت» جاز الابتداء بهما؛ لأنّ وقوع السجود من أفراد جنس الشجر أمر غير معتاد، وكذلك وقوع التكلّم من أفراد جنس البقر، فالإخبار بأمر منكور في العقل يجعل التركيب سائغا مقبولا؛ لأنّك تكون قد أخبرت المتكلم بما هو غير معهود عنده، أو عند بني البشر، وهذا مما يحقق غرض الإخبار.

ولعلّ الإخبار بما هو معلوم عند السامع لا يسوّغ قبول التركيب عند المخاطَب، فعبارتا «الثلج أبيض» و «السماء فوقنا» لا يجيز النّحاة التلفّظ بهما؛ لأنّ الإخبار بهما معلوم عند السامع، فالمتكلم لم يُعطِ المخاطب معلومة جديدة، فـ»الإخبار بما أحاط علمه [أي علم السامع أو المخاطب] به خارج عن الصّواب» (الجرجانيّ، 1982م، ج1، ص 307).

وأَمَّا التَركيبان «الله ربنا» و»محمد نبينا» فقد يُحكَم عليهما بما حُكم على التركيبين السابقين؛ لعدم إفادة المخاطب أو السامع بمعلومة جديدة، إذ يبدو أنّ النّاطق بهما يخالف قاعدة من قواعد التخاطب، فظاهر القول أنّ المتكلّم أخلّ بقاعدة الكم التي تتمحور حول إفادة المخاطب بالمعلومات على قدر حاجته، وبما لا علم له به (عبد الرحمن، 1988، ص 238؛ براون ويول، 1997م، ص 40). على أنّه إذا كان يوجّه كلامه للجاحد الذي يُعرف بجهل ذلك فيُنزّل منزلة من يُخبر بشيء لا يعرفه، أو إذا تلفّظ بهما تقرّبا وتعبّدا (الجرجاني، 1982، ج1، ص 307)، فإنّه يُحكم عليهما بالقبول، وحينها لا يكون المتكلم مُخِلا بمبدأ الكم، الّذي هو أحد المبادئ التداولية التي صاغها «جرايس» ضمن ما يُعرف

بمبـدأ التعـاون(بـرازن ويـول، 1997، ص 40؛ ليـش وتومـاس، 1990م، ص ص 179 182-؛ روبـول وموشـلار، 2003م، ص 273؛ عبـد الرحمـن، 1988م، ص 238).

والخطاطة الآتية توضح آلية حدوث المقبولية عند المخاطَب.



خطاطة التواصل في ضوء اللسانيات التداوليّة

تمثـل هـذه الخطاطـة آليـة التواصـل التـي تتـم بيـن المتكلـم والمخاطـب، دون أنْ تُهمِـل الحـدث التواصلـي المتمثّـل فـي قصديـة المتكلـم ومقبوليـة الخطـاب الـذي ينتجـه؛ إذ إنّ مقبوليـة التركيـب

تعتمد على نجاح التواصل بين المتكلم والمخاطب في ظل توافر قدر من المعلومات المشتركة بينهما، وما يحيط بالخطاب المنتَج من سياقات لغوية وغير لغوية بحيث تحقق فهما لمراد المتكلِّم.

ولتوضيح ذلك نسوق تركيبا شاع في العصر الحديث على أنّه من الأخطاء الشائعة، وهو التركيب: «أعتذر عن حضور المحاضرة» (مختار عمر، 1993م، ص 192؛ خليل، د.ت، ج2، ص ص 60 – 69)، الذي يكتبه الأستاذ الجامعيّ على باب مكتبه أو يتلفظ به بعض العامة، أو ما نقرؤه في بعض اللوحات الإعلانية من مثل: «أعتذر عن المشاركة» أو «أَعتذر عن الكتابة مدة غيابي» أو «أعتذر عن الرد» أو «أعتذر عن المشاركة في المؤتمر»، الذي يَعدُّه كثيرٌ من المُحدَثين، ممن عُنوا بالتصحيح اللغويّ، خطأً شائعًا ويرفضون التلفّظ به، وأنّ الصواب عندهم: «أعتذر عن عدم حضور المحاضرة».

الحقيقة أنّ هذا التركيب يُعَدّ مقبولا إذا فُهم في سياقه الذي قيل فيه، إذِ الحضور لا يوجِب الاعتذار، فتعين عند القارئ أو المخاطَب أنّ المقصود عدم الحضور، ولعلّ ما أورده اللغويون القدماء من تعليل وتقدير لحذف لفظ «عدم»، أو ما في معناها في كثير من الشواهد اللغويّة يُعَدُّ أيضا مسوّغا من مسوغات كثرة حذفها، وجوازها باطّراد، هذا من جانب، ومن جانب آخر يُعَدُّ، أيضا، دليلا على عِنايَتِهم بالسِّياقات التي قيلت فيها تلك الأبيات؛ إذ إنّ التحليل التداوليّ للتراكيب اللّغوية وربطها بالمواقف الاجتماعية والثقافية والنفسية المحيطة بالمتكلم وبخطابه الذي أنتجه ما هو إلا محاولة لاستكشاف مقاصد المتكلمين، فالمخاطَب يعيد إنتاج كلام المتكلم، وبخاصة إذا خرج كلامُه عن المألوف اللغويّ أو العرفيّ، للوصول إلى مقصد إنتاجيّ يعتقده المخاطب بأنه هو مقصود المتكلم. ولعلّ في تفسيرات اللغويين والنحويين بعض الشواهد التي قدّروا فيها حذف «عدم»، تَدلُّ على صحة التركيب السابق، كما تَدلُّ، أيضا، على عنايَتِهم بالسياقات التي أُنتِجَتْ فيها تلك الشواهد الشعريّة، ومراعاتهم لمقصود المتكلم. فمن شواهدهم على ذلك، قول أبي زبيد:

إذا اللِّثَى رَقَأَت بعد الكَرى وذَوَتْ ... وأحدث الريقُ بالأفواه عَيّابا

جادتْ مناصِبَه شَفّانُ غاديةٍ ... بِسُكَّر ورحيق شِيْبَ فانشابا

رقأت: أي ذهب ريقها وانقطع، من رقوء الدم. وأحدث الريق أي عدم الريق. ومثل قوله:

وأهلك مهر أبيك الدَواء

أي عدمه. (أبو عبيد البكري، 1939م، ج 1، ص ص 128-127).

ومنه قول الخنساء:

يا صخرُ ورّادَ ماء قد تَناذره أهلُ المياه وما في ورده عارُ

تريد وما في ترك ورده عار؛ لصعوبة مورده وإخافة موضعه.(أبو عبيد البكري، 1939م، ج 1، ص 54).

ومنه قول النابغة:

فإنّي لا أُلامُ على دخولٍ ولكن ما وراءك يا عصامُ؟

فإنّه يقصد بقوله السابق «لا ألام على ترك الدخول؛ لأنّ النعمان كان قد أهدر دمه متى رآه، فخاطب بهذا الكلام حاجبه»(ابن فارس، 1997م، ص 179؛ أبو عبيد البكري،1939م، ج 1، ص 54).

ومع أنّ تخطئةَ المُحْدَثين التركيبَ السابق «أعتذر عن الحضور» لا يُعدّ مقبولا؛ لأنّهم يحكمون على التركيب منعزلا عن سياقه الذي قيل فيه، إلا أنّ الباحث لا يخالفهم فيما ذهبوا إليه من صحة التركيب «أعتذر عن عدم الحضور».

ولعلّ المقبولية في كثير من الأحيان تكون نتيجة حتمية لتحقق الفهم وحصول الفائدة عند المتلقي، كما ظهر من الأمثلة ؛ إلا أنّه يمكن النظر، أيضا، إلى أنّ المقبولية تتّخذ أحكاما تتفاوت بحسب تفاوت التراكيب في بنائها النحويّ والمنطقيّ والدلاليّ، وفي قدرتها على التواصل؛ فالمتأمّل في نظرية النّحو العربيّ - من حيثُ حُكْمُها على التراكيب، وبيانُها لمستويات الأداء: صوابا وخطأ، حسنا وقبحا، تجويزا، ومنعا، قبولا ورفضا، قوّة وضعفا، واستقامة وإحالة- يَجِدُها خاضِعَةً لضوابط معتبرة نحوا ودلالة، ولعلّ الدلالة هي الضابط الأساسيّ فيها، فتراهم يقررون في قواعدهم ذلك، فمن أقوالهم في هذا الصدد: «وهذا

بـاب إنمـا يُصلِحـه ويُفسِـده معنـاه؛ فـكل مـا صلـح بـه المعنـى فهـو جيـد وكل مـا فسـد بـه المعنـى فمـردود» (المبـرد، د.ت، ج4، ص 311). هـذا لا يعنـي أنّهـم يهملـون جانـب الصناعـة النحويّـة، ولكـن المعنـى مقـدم علـى الصناعـة النحويّـة، فـ»إذا كان الإعـراب يفسـد المعنـى فليـس مـن كلام العرب»(القفطـي، 1986م، ج4، ص 8) ، وغيـر ذلـك الكثيـر مـن الأحـكام التـي يُسـتند بهـا إلـى المعنـى ومبـادئ تداوليّـة.

ونكتفـي، هنـا، بإيـراد ومناقشـة مـا أورده سـيبويه مـن أحـكام علـى بعـض التراكيـب فـي نَصِّـه الـذي جـاء تحـت بـاب بعنـوان «هـذا بـاب الاسـتقامة مـن الـكلام والإحالـة» قـال فيـه: «فمنـه مسـتقيم حسـن، ومحـال، ومسـتقيم كـذب، ومسـتقيم قبيـح، ومـا هـو محـال كـذب. فأمّـا المسـتقيم الحسـن، فقولـك: أتيتـك أمـسِ، وسـآتيك غـدا. وأمّـا المحـال فـأنْ تنقـض أوّل كلامـك بآخـره، فتقـول: أتيتُـك غـدا، وسـآتيك أمـس.

وأمّـا المسـتقيم الكـذب، فقولـك: حملـت الجبـل، وشـربت مـاء البحـر، ونحـوه. وأمّـا المسـتقيم القبيـح فـأن تضـع اللفـظ قـي غيـر موضعـه، نحـو قولـك: قـد زيـدا رأيـت، وكـي زيـد يأتيـك، وأشـباه هـذا. وأمّـا المحـال الكـذب فـأن تقـول: سـوف أشـرب مـاء البحـر أمس»(سـيبويه، 1981م، ج1، ص ص 25-26).

فالـكلام عنـد سـيبويه مقسـوم إلـى قسـمين كبيريـن: مسـتقيم ومحـال، والمسـتقيم: حسـن، وقبيـح وكـذب، والمحـال: محـال، ومحـال كـذب. وسـيبويه لـم يُعـرّف مـن تلـك الأنـواع إلا المحـال ، والمسـتقيم القبيـح، أمـا مـا تبقـى فذكـر أمثلـة تـدلّ عليـه؛ ولعـلّ هـذا كان سـببا فـي ظهـور محـاولات لتفسـير تلـك المصطلحـات واكتشـاف الضوابـط والمعاييـر التـي اعتمدهـا سـيبويه فـي تصنيـف الـكلام ووصفـه بالمسـتقيم أو المحـال.

وقـد تعـرض لهـذا النـص بالدراسـة والتحليـل نفـر مـن النحـاة القدمـاء، منهـم: أبـو سـعيد السـيرافيّ [ت 368 هـ]، فـي شـرحه كتـابَ سـيبويه، وأبـو هـلال العسـكريّ [ت 395 هـ] فـي كتابـه «الصناعتيـن»، والشـنتمري [ت476هـ] فـي «النكـت فـي تفسـير كتـاب سـيبويه»، لكـنّ السـيرافيّ كان أبرزهـم فـي تحليلـه النـصّ الـذي أومأنـا إليـه آنفـا، ومحاولتـه اسـتنباط الضوابـط والمعاييـر التـي اعتمدهـا سـيبويه فـي تقسـيمه الـكلام إلـى مسـتقيم ومحـال.

كمـا حـاول نفـر مـن المحدثيـن دراسـة «بـاب الاسـتقامة مـن الـكلام والإحالـة» للوصـول إلـى الضوابـط والمعاييـر التـي اعتمدهـا سـيبويه فـي حكمـه علـى التراكيـب، منهـم: الدكتـور

نهاد الموسى إذ يرى أنّ الاستقامة والإحالة عند سيبويه تعود إلى معيار نحوي دلالي، لا ينفصل أحدهما عن الآخر فسيبويه يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ، يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة، والاحتكام إلى النحو(الموسى، 1980م، ص 103). و الدكتور ميشال زكريا إذ يرى أنّ الاستقامة والإحالة عند سيبويه ترجع إلى معايير نحوية تركيبية وقد أهمل المعيار الدلالي (زكريا، 1992م، ص 13، وما بعدها)، أمّا الدكتور حماسة عبد اللطيف (2000م، ص 66)فيرى أنّ الكلام المستقيم نحويا تتوزع استقامته على ثلاثة أنواع هي: المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، فكل جملة صحيحة «نحويا» تعدّ جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب يتعلّق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا، لكنّنا نجده حينما يتحدث عن «المستقيم القبيح» يجعل المقصود بالاستقامة «استقامة الدلالة» (حماسة عبد اللطيف، 2000م، ص 70). ولعلّ اختلاف القدماء والمحدثين في فهم الأحكام التي أوردها سيبويه، تدفعنا، أيضا، لدراستها، كما دفعت من سبقنا؛ لنستخلص مقصد سيبويه بالاستقامة، الاستقامة النحويّة هي أم الاستقامة الدلاليّة أم غير ذلك؟

فقد أورد سيبويه في نصه الذي سبق ذكره أن الكلام مستقيم ومحال؛ وهذا يعني أنّ الإحالة نقيض الاستقامة، وقد أشار سيبويه (1981م، ج1، ص 31) إلى ذلك بقوله: «ويحتملون قبح الكلام حتّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقض»، وبقوله: «وأما المحال فأنْ تنقض أوّل كلامك بآخره»(سيبويه، 1981م، ج1، ص 26).

فإذا كان ذلك فهذا يعني أنّه إذا كانت «الإحالة» تعتمد على المعنى فإنّ «الاستقامة» تعتمد على المعنى أيضا، وإذا كانت «الاستقامة» تعتمد على التركيب؛ فإن «الإحالة» تعتمد على التركيب، وهكذا.

فالسيرافي (1986م، ج2، ص 90) يرى أنّ المحال ما « أُحِيل عن وجهه المستقيم الذي به يُفهَم المعنى إذا تُكلِّمَ به»، وقال أيضا: «المُحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات»، أمّا الأخفش فيرى أنّ المُحال «ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب؛لأنّه ليس له معنى. ألا ترى أنّك إذا قلت: أتيتك غدا، لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب» (سيبويه، 1981م، هامش 1، ج1، ص 26).

ولعلّ مقارنة الكلام بما يلائمه من أحكام يوصلنا إلى مراد سيبويه بالاستقامة والإحالة.

مستقيم حسن	محال
أتيتك أمس، سآتيك غدا	أتيتك غدا، سآتيك أمس

فالظرف «أمس» في عبارة «أتيتك أمس» يُعدّ معلومة جديدة يُقدمها المتكلّم للمخاطب، فحدوث الائتلاف بين دلالة الفعل «أتيتك» على الزمن الماضي، ودلالة «أمس» على الماضي يُحقّق العلاقة الظرفيّة بينهما؛ لِذا عُدّ الكلام عند سيبويه مستقيما. أمّا في العبارة «أتيتك غدا» فإنّ المعلومة الجديدة بالنسبة للمخاطب «غدا» الدالة على المستقبل لا تتوافق والدلالة على الزمن الماضي المفهومة من الفعل «أتيتك» بل أحدثت تناقضا في تركيب الجملة، ولذا حُكِم على هذا التركيب بالمحال؛ لاستحالة علاقة الظرفية، التي هي علاقة دلاليّة لا تركيبيّة. فإذا حقَّق الكلام إبلاغا تاما، وحقّق تواصلا بين المتكلّم والمتلقي؛ فذاك المستقيم عند سيبويه، أمّا إذا لم يُحقِّق تواصلا وبلاغا تاما لمناقضته الواقع اللغويّ فذاك ما أُطلِق عليه المحال؛ إذ لا يُؤلِّفُ ذلك التركيب وأمثاله، في عُرف المنطقيين، قضيّةً، «وما يجعل الكلام محالا راجع إلى عدم التلاؤم بين الصيغة التي يُجعَل عليها اللفظ وما يوجد في الخارج، وذلك بألا تكون للكلام حالة في العالم الخارجيّ يصحّ عليها وينطبق ... وبالتالي فإنّ مردّ الإحالة في نهاية المطاف إلى المعنى وليست إلى مطلق اللفظ» (الشاوش، 2001م، ج2، ص 944)، فالاستقامة والإحالة عند سيبويه ترجع إلى أبعاد دلاليّة لا تركيبيّة، وقد تتجاوزها للدلالة على الأبعاد التداولية، كما سيظهر من تحليلات سيبويه، فيما سيرد، لاحقا، في هذا البحث من تحليلٍ لبعض التراكيب.

وأمّا ما نَعَتَ به سيبويه المستقيمَ من حُسنٍ وقُبحٍ وكَذِبٍ، فيعود إلى معايير تركيبيّة وأخرى منطقيّة؛ إذ حكم على «سآتيك غدا» بـ «الحُسن»؛ لأنّه خضع لقواعد التأليف النحويّ، إضافة إلى الصحة المنطقية في عدم مخالفته منطقَ الأمور في إمكانيّة حصوله، فيتحقق بهذا التركيب الإبلاغ التام ، بينما حكم على «قد زيدا رأيت» بـ «القُبح» لمخالفته قواعد التأليف النحويّ، في حين أنّ ذلك التركيب يُعدّ واضح الدلالة عند المخاطَب، ويمكن فهمه اعتمادا على الكفاية اللغويّة عنده؛ إذ لا تناقض فيه؛ إلا أنّ ما يصبو إليه المتكلّم من تحقيق إبلاغ تام للمتلقّي قد يتعذَّر، وهذا ما جعل التركيب قبيحا. في حين حُكِمَ على «حملت الجبل»، مع أنه متّصف بالسلامة النحويّة، بـ «الكذب»؛ لمخالفته الواقع. وسيبويه

في كل هذا، اعتمد ضوابط ومعايير في تقسيمه الكلام إلى مستقيم ومحال، وحسن وقبيح وكذب، وما هذه الضوابط إلا مبادئ تداولية تتعلق بالنحو والدلالة والمنطق العقليّ.

ولكن ثمّة معيارا آخر اعتمد عليه سيبويه وبعض النحاة في إطلاقهم مثل تلك الأحكام، غير المعايير السابقة المتعلقة بالنحو والدلالة ومنطق العقل، فقد اعتمد سيبويه في إطلاقه بعض الأحكام على «أبعاد تداولية» كانت في كثير من الأحيان مسوّغا لقبول التركيب أو رفضه، بل إنّ الحكم على «تركيب ما» قد يتغير بتغير «القصد» أو «المقام»، فترى التركيب المقبول يصبح مرفوضا، والحسن قبيحا، أو العكس، ومن ذلك: ما أورده سيبويه من قولهم: «مررت برجل حمارٍ»، فهو على وجه محالٌ، وعلى وجه حسنٌ. فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمارٌ. وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثمّ تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمارٍ، إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك (سيبويه، 1981م، ج1، ص 439)، وهذا ما أسماه بعض النّحاة بدل الغلط أو الخطأ أو النّسيان، فَمِعْيارُ الاستقامة والاستحالة يشير إلى مدى قدرة المتكلم على التواصل ضمن تقاليد المجتمع» (جي كارتر، 1992م، ص 29).

فسيبويه في تحليله للتركيب السابق ينظر إلى مقصد المتكلم، وعليه يحكم على التركيب «مررت برجل حمار» بأنه «محال» إنْ كان المتكلّم يعني ظاهر القول، ويجعله «حسنا» إنْ كان الكلام على سبيل الغلط أو النّسيان، وبحسب القصد يكون صحيحا على النعت أيضا؛ أي بليد أو ذليل. فاختلف فهم الكلام باختلاف الحال. وإلى مثل هذا أشار الشاطبي في «الموافقات» فقال: «الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين» (الشاطبي، د.ت، ج3، ص 347).

فسيبويه يحكم على التراكيب بأحكام مختلفة تبعا لـ»سياق الموقف» أو ما يُعرف بـ «سياق الحدث التواصليّ»، وعناصره الأساسية: المتكلّم، والمخاطب، والحال المشاهدة. ومن أمثلته على ذلك: «أنا عبد الله منطلقا» فقد يكون من حيثُ القَبولُ أو عدمُه مُحالا من وجه، وحسنا من وجه آخر، وهو في كلّ ذلك يتبع سياق الموقف الذي يرد فيه التركيب، ومثله: «هو زيد منطلقا» فلو «أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك ... أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان «مُحالا» لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو، ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنّ

هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا عُلم أنّك قد عرفت من يعني. إلا أنّ رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا» (سيبويه، 1981، ج2، ص ص 80 – 81).

فـ»الإفادة» – وما هي إلا معيار تداوليّ - أوعدمها المتحصلة من سياق المقام، كانت معيارا في الحكم على التركيبين السابقين بالحسن أو الإحالة، فعدم «الإفادة» تمنع تركيبا من مثل: «الليلة زيد»؛ «لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث» (المبرد، د.ت، ج4، ص 351)، ولهذا لم يجيزوا تركيبا من مثل: «زيد اليوم» إذ لا فائدة فيه؛ «لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون الآخر، والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك» (ابن السراج، 1999م، ج1، ص 63)، لكنّك تجد النحاة قد أجازوا في بعض التراكيب الإخبار بظرف الزمان عن اسم العين لحصول الفائدة، وتحقّق الفهم كما في: «الليلة الهلال»؛ فالهلال يظهر في وقت دون وقت، فجاز التركيب وصحّ عند المتلقي لما فيه من فائدة؛ لأنّهم يقصدون طلوع الهلال.

أما التركيب: «هذا أنت» فلا يجيزه سيبويه؛ لأنّ المخاطب «لو أشرت له إلى شخصه، فقلت: هذا أنت لم يستقم (سيبويه،1981، ج1، ص 141) ، فهو، أعني سيبويه، يستمد تعليله: «من تحليل الإشارة؛ فقد لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المتعارفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له). ولا حظ أنّ المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة؛ فلا يجوز في حكم التحليل الخارجيّ للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه ومشارا له في آن معا»(الموسى، 1980م، ص 92). والحقيقة أنّ كون المبتدأ والخبر معرفتين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة له؛ لأنّ ما يستفيد السامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به. والعلم بنفس المبتدأ أو الخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر. والحاصل أن السامع عَلِم أمرين، لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج، فاستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجيّ بحسب الذات.

والحقيقة أنّ إسناد «الخبر المعرفة» إلى «المبتدأ المعرفة» يُخالف القواعد النحوية التي استنبطها النحاة من كلام العرب؛ إذ الأصل في الخبر أن يكون نكرة، لكنك تَجد كثيرا من التراكيب ما تخالف تلك القاعدة، إلا أنّ مثل هذه التراكيب قد نطق بها العرب، ولا

يمكن تجاوزها في أيّ حال من الأحوال؛ إذ المُعوّل في قبول التركيب النحوي لا يعود إلى الصناعة النحويّة فقط، وإنّما يكتسب شرعيته في القبول من مدى تحقق المعنى الذي يقصده المتكلم، لدى المتلقي؛ فمقصد المتكلم يُعرف في كثير من الأحيان بالاعتماد على السياقات التي يرد فيها التركيب، والتي يتعيّن من خلالها قصد المتكلم، ولذا يمكن أنْ نَعُدَّ التركيب السابق «هذا أنت»، الذي رفضه سيبويه وجعله غير مستقيم، مستقيما إذا وُجد في سياق ما، يُوفِّر للمتلقي جُملةً من المُعطيات تُحقِّق له معرفة غرض المتكلم، ولعلّ ما نقله سيبويه عن يونس بن حبيب - في موضع آخر- يوضح ذلك، فها هو يقول: «حدثنا يونس، أيضا، تصديقا لقول أبي الخطاب أنّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يُرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنّه ليس غيره، هذا محال. ولكنّه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت» (سيبويه، 1981م، ج2، ص 355)، ويظهر من هذا أنّ سيبويه منع التلفّظ بهذا التركيب، وعدّه محالا في موقف ما، وأجازه وعدّه مستقيما في موقف آخر، بناء على قصد المتكلم.

والتركيب «هذا أنت» نستخدمه كثيرا في أيامنا هذه، ونعده «مستقيما حسنا» فمن السياقات التي نستخدم فيها هذا التركيب، قولنا: «هذا أنت» ردا على من يخبرنا عن ذاته أنّه ينام مبكرا، وحينها يصبح التركيب مقبولا؛ لأنّه فُهِم من كلام المتكلّم حين قال: «هذا أنت»، أنّه لا ينام مبكرا، بالنظر إلى ما سبقه من كلام القائل «أنام مبكرا».

وفي أحيان أخرى، نستخدم التركيب ذاته في سياق آخر، كأنْ تسمع حركة أو صوتا في ظلمة الليل، ولا تعرف مصدرها، فإذا ما اكتشفتَ أنّ مصدر ذلك الصوت صديقك الذي يجلس بالقرب منك، قلت له، متعجبا: هذا أنت؟! فالقوة الإنجازيّة التي يُقصد بها التعجب، جعلت التركيب مقبولا.

وإنْ كان الإخبار بالمعرفة عن المعرفة أصبح مقبولا، فيما ما مضى من توضيح، إلا أنّ الإخبار عن المبتدأ بذاته أمرٌ منكور ومستغرب، ولا يمكن تصوره في الظاهر، فكيف يتحقق مقصد المتكلم والمُخبَر عنه والخَبَر شيْء واحد؟! كما في قول القائل: «زيد زيد». الحقيقة أنّ ما يقصده المتكلم، هنا، أنّ «زيد» على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة، فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفته (الجرجاني، 1982، ج1، ص 307)، وهذا ما لا يُمكن إدراكه من التركيب بمفرده، فـ «المعنى الفحوى»، هنا، لا يساوي

المعنى الذي يُفهَم من دلالات الألفاظ في جملة «زيد زيد»، وإنّما يُفهَم ويُدْرَك من خلال ما يُرافق التركيب من مستوى أدائي، وهو الضغط على لفظة «زيد» الثانية، إضافة إلى ما يمكن استنباطه من سياق المقام، ومعرفتنا بـ «زيد». ومثله قول أبي النجم العجلي:

أنا أبو النجم وشعري شعري ....

فهو في معرِض فخر بشعره، ولعلّ هذا ما جعل الإخبار بـ»شعري» سائغا مقبولا، ولا ننسى، هنا، ما للنبرة الصوتيّة، أيضًا، من أثرٍ في تحديد المعنى المقصود، وفي جَعْل التركيب سائغا مقبولا.

ولعل التلفّظ، أيضا، بجملة من مثل: «أبو يوسف أبو حنيفة» بقصد الإخبار، يُعدّ مخالفا للعُرف، إذ لا يُتصوّر في الواقع أن يكون أبو يوسف أبا حنيفة! فإذا علمنا أنّ الإخبار كان على سبيل التشبيه، أو التساوي في الحكم بين المُخبَر به والمُخبَر عنه، حكمنا بجوازه؛ إذ تحقّق بذلك غرض المتكلّم من التلفظ بقوله: «أبو يوسف أبو حنيفة» وهو التشبيه، وأنّ أبا يوسف «سدّ مسدّه في العلم وأغنى غناءَه» (أبو حيان الأندلسي، 1998م، ج3، ص 1110)، ومثله قوله تعالى: (وأزواجه أمّهاتُهم) (سورة الأحزاب، آية رقم 6)؛ أيْ هنّ كالأمهات في حرمة الزواج، ولَسْنَ بأمهات حقيقةً. فقرينة «التشبيه» سوغت قبول مثل هذه التراكيب.

ومن المعايير التي جعلها النحاة معيارا للحكم على التراكيب «الواقع الخارجيّ» على نحو ما نرى من حديث الزمخشري في: «إنْ طلعت الشّمس آتك» فلا «يستعمل «إن» إلا في الحالات المشكوك في كونها، ولذلك قبح: إن احمرّ البسر كان كذا، و إنْ طلعت الشّمس آتك إلا في اليوم المغيم، وتقول: إنْ مات فلان كان كذا وكذا، وإن كان موته لا شبهة فيه، إلا أنّ وقته غير معلوم، فهو الذي حسّنَ منه»(الزمخشري، 2004م، ص328). فجعل التركيب «إن طلعت الشمس آتِك» قبيحا إذا قيل في يوم مشمس، وحكم عليه بالقبول إذا قيل في يوم غائم، فمعيار الحكم عنده واقع خارجيّ يتعلّق بالأحوال الجويّة.

وقد تكون منزلة المخاطب مانعا من قبول التركيب، فـ «ربما لا يقبل من شخص ذي منزلة اجتماعية واطئة أن يخاطب شخصا ذا منزلة اجتماعية عالية باستخدام ضمير المخاطب أنت» (لاينز، 1987م، ص29).

«وثمة أبعاد للقبول .... ذات علاقة بالعقلانية والترابط المنطقيّ، فعلى سبيل المثال يمكن عدّ جملة «أعتقد أنّه حدث لأنه مستحيل» «غير مقبولة .... لأنّها تنطوي على المغالطة، وليس لأنها بِلا معنى أو تناقضيّة. إنّ ما يجعل هذه الجملة غير مقبولة في معظم السياقات كون المتحدّث يسترعي الانتباه من خلال تفوّهه بها إلى عدم عقلانيته هو بالذات، وهذا أمر غريب في معظم الظروف الاعتياديّة... [و] قد تكون مقبولة تماما في سياقات معيّنة»(لاينز، 1987م، ص ص - 29-3).وما يمكن أن نستنتجه من كلام «لاينز» السابق أنّ عدم الصحّة المنطقيّة ليست مسوغا دائما لعدم قبول التركيب، فقد يُقبل التركيب غير الصحيح منطقيا في بعض السياقات، فجملة من مثل :»زيد ساعدك لأنّه يكرهك» غير صحيحة منطقيا، ولكن قد ننتقل بها إلى حكم «الجواز» إذا علمنا ،مثلا، أنّ الناطق بها قالها لإنسان يدّعي مثلا أنّ زيدا يكرهه، فلمّا رأى الناطق مساعدة زيد له، قال عبارته تعريضا بالمدّعي. «فقبول الجمل النحوية ذات المعنى ليس شيئا يمكن تحديده بعيدا عن السياق الذي قد تنطبق فيه هذه الجمل أو قد لا تنطبق فيه»(لاينز، 1987م، ص30).

لكن إذا كانت الجملة المتناقضة غير صحيحة دلاليا، فلا يمكن قبولها أو تسويغ قبولها بأيّ حال من الأحوال، على نحو ما نرى في جملة من مثل: «سآتيك أمس»، «فيمكن إصلاح حالات عدم القبول النحويّ، ولا يمكن إصلاح حالات عدم القبول الدلاليّ»(لاينز، 1987م، ص ص 114 - 115).

وقد تتدخل الأمور العقدية في قبول التركيب أو منعه، فلا يجوز أن تقول: «الحمد لزيد» فـ»ليس كلّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله، عزّ وجل، يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: «الحمد لزيد» تريد «العظمة»، لم يجز» (سيبويه، 1981م، ج2، ص 69).

وقد حكم ابن جني (د.ت، ج3، ص ص 333 – 336) في «باب التفضيل» بعدم جواز بعض التراكيب، منها:

«زيد أفضل الحمير» و»الياقوت أنفس الطعام» فأفعل التفضيل يفيد المبالغة والمفاضلة، متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه، فلذا لا تصح الجملتان السابقتان؛ لأنّ زيدا ليس من الحمير، والياقوت ليس نوعا من الطعام، في حين يصحّ «زيد أفضل الناس»؛ لأنّه منهم، وفرد من أفرادهم. ولم يجيزوا «زيد أفضل إخوته»؛ «لأنّه ليس واحدا من إخوته، وإنّما هو واحد من بني أبيه، فإنّ الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهو الهاء في إخوته، فلو

كان واحدا منهم وهم مضافون إلى ضميره - كما ترى- لوجب – أيضا- أن يكون داخلا معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء ألبتة، والشيء لا يضاف إلى نفسه، وصواب المسألة أن تقول: زيد أفضل بني أبيه.

ومن المحال أن تقول: «أحقّ النّاس بمال أبيه ابنه»؛ لِـ»أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة فكأنك إذاً إنما قلت: أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه، فجرى ذلك مجرى قولك: زيد زيد، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه إلا ما في الجزء الأول ألبتة، وليس على ذلك عقد الإخبار؛ لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفادا من الجزء الأول؛ لذلك لم يجيزوا «ناكح الجارية واطئها»، ولا: «رَبُّ الجارية مالكها»؛ لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني.

وقد منع النّحاة بعض التراكيب لِعِلّة منطقية، نحو «هذا عنبا أطيب منه تمرا»؛ «لأنّ العنب لا يتحوّل تمرا» (ابن يعيش، د.ت، ج3، ص 44؛ ابن السراج، 199م، ج1، ص 220)، وجاز أن تقول: هذا عنبا أطيب منه زبيبا؛ لأنّ العنب يتحوّل إلى زبيب، فحصل المراد، وتحقق التآلف المُتَصوّر عند المتلقي، وإنْ شئت قلت: هذا عنب أطيب منه تمر، بالرفع، «فأطيب منه»: مبتدأ وتمر: خبره وإن شئت قلت: «تمر» هو المبتدأ و»أطيب منه»: خبر مقدم» (ابن السراج، 199م، ج1، ص 220) فتتحقق الفائدة بالإخبار.

وتجدر الإشارة إلى أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن أهمّها:

أولا: أنّ النّحو العربيّ، انطوى على جملة من المعطيات والمفاهيم التي يمكن أنْ نعدّها ملامح تداوليّة؛ وهذا يفضي إلى القول بتماثل بين الدرس النّحويّ القديم، والدّرس اللّسانيّ الحديث، وأنّ الفرق بينهما يَكمن في جلاء المصطلح، وتطوّر المعرفة والمفهوم.

ثانيا: أنّ مقبولية التركيب عند النحاة العرب تعتمد على فهم المخاطب أو المتلقي للتراكيب استنادا إلى الصحة النحوية والدلاليّة، وصدق القضية في الواقع الخارجيّ؛ والتركيب الذي يفقد أحدها يُحكَم عليه بما حكم سيبويه.

ثالثا: أنّ مقبوليّة التركيب النّحويّ لا تتوقف على المعاني المعجميّة للمكونات، ولا على الصحة النحوية والدلاليّة والمنطقيّة فقط، بل تعتمد على قدرتها في إحداث التواصل بين المتكلّم والمخاطب، إذ إنّ الحكم على استقامة التراكيب ينبني في كثير من الأحيان على الناحية الاتّصالية لا النّحوية ولا الدّلاليّة.

رابعا: أنّه من الممكن الاستفادة من الإشارات والملامح التداولية عند النحاة العرب في وضع ضوابط لقبول التركيب أو عدم قبوله، والاستفادة منها في تصويب أو تصحيح كثير من التراكيب التي عُدّت من الأخطاء الشائعة، وقد ظهر ذلك جليّا، فيما تناوله الباحث في عدم تخطئة العبارة المتداولة: «أعتذر عن الحضور»، في هذا البحث. والباحث أَوشك على الانْتِهاء من إعداد دراسة يتناول فيها عَدَدا من التراكيب التي عُدّت من الأخطاء الشّائعة، ومبيّنا فيها صواب تلك التّراكيب بالاستناد إلى ضوابط تداوليّة واتّصاليّة.

المصادر والمراجع

كتاب: الأزهري، خالد بن عبد الله، أبو الوليد [ت905هـ]. (2006م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط2. بيروت، دار الكتب العلمية.

كتاب: الأعلم الشنتمريّ، يوسف بن سليمان بن عيسى، أبو الحجّاج [ت746هـ]. (1999م). النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، ط1. المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة.

بحث منشور في دورية علمية: باختين، ميخائيل (1985م). مسألة النّص، ترجمة محمد علي مقلد، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز الإنماء القومي، ع 36.

كتاب: بحيري، سعيد (1999م). دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدلالة، ط1. مصر، مكتبة زهراء الشرق، مصر.

كتاب: براون، ويول (1997م). تحليل الخطاب، ترجمة محمد الزليطي، ومنير التريكي، ط1. الرياض، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود.

كتاب: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر [ت474هـ]. (1982م). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.

كتاب: ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح [ت392هـ]. (د.ت). الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، عالم الكتب – بيروت.

بحث منشور في دورية علمية: جي كارتر، مايكل (1992م). نحويّ عربيّ من القرن الثامن للميلاد، دراسة عن منهج سيبويه في النحو، ترجمة عبد المنعم آل ناصر، مجلة المورد، العراق، مجلد 20، ع 1.

كتاب: أبو حيّان الأندلسي [ت745هـ]. (1998م). ارتشاف الضرب، من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1. القاهرة، مكتبة الخانجي.

كتاب: خليل، عبد العظيم فتحي (د.ت). وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية. القاهرة،

الجريسيّ للكمبيوتر.

كتاب: دي بوجراند، روبرت (1998م). النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، ط1. القاهرة،عالم الكتب.

كتاب: روبول، آن، و موشلار، جاك (2003م). التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوش،ط1. بيروت، دار الطليعة.

كتاب: زكريا، ميشال (1992م). بحوث ألسنيّة عربيّة، ط1. بيروت، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر.

كتاب: الزمخشريّ، محمود بن عمر الخوارزميّ، أبو القاسم [ت538هـ]. (2004م). المفصل في علم العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، ط1. عمان، دار عمار.

كتاب: ابن السراج، محمد بن سهل، أبو بكر [ت316هـ]. (1999م). الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط4. بيروت، مؤسسة الرسالة.

كتاب: السكاكي، يوسف بن محمد، أبو بكر [ت626هـ]. (2000م). مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط1. بيروت، دار الكتب العلمية.

بحث منشور في دورية علميّة: سويرتي، محمد. (2000م): اللغة ودلالاتها: تقريب تداوليّ للمصطلح البلاغيّ، الكويت، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، مجلد 38، عدد 3، يناير / مارس.

كتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر [ت180هـ]. (1981م). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط1. القاهرة، مكتبة الخانجي.

كتاب: السيرافيّ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد [ت368هـ]. (1986م). شرح كتاب سيبويه، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، ط1. مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كتاب: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق[ت790هـ]. (د.ت). الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز. بيروت، دار المعرفة.

كتاب: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق [ت790هـ]. (2007م). المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الثاني، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، ط1. مكة المكرمة، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث، جامعة أم القرى.

كتاب: الشهري، د. عبد الهادي بن ظافر(2004م). استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، ط1. بيروت، دار الكتاب الجديد.

كتاب: الشّاوش، محمد (2001م). أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة، تأسيس نحو النص، ط1. تونس، جامعة منوبة. بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع،

كتاب: عبد الرحمن، د. طه (1988م). اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1. بيروت، الدار البيضاء.

كتاب: عبد اللطيف، محمد حماسة (2000م). النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلاليّ، ط2، القاهرة، دار الشروق.

كتاب: أبو عبيد البكريّ، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسيّ [ت1094هـ]. (1939م). سمط اللآلئ المحتوي على اللآلئ في شرح أمالي القالي، ومضاف إليه: ذيل اللآلئ في شرح أمالي القالي، نسخه وصحّحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

كتاب: عفيفي، أحمد (2000م). نحو النّص، اتّجاه جديد في الدرس النّحويّ، ط1. القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

كتاب: عمر، أحمد مختار (1993م). أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ط2. القاهرة، عالم الكتب.

كتاب: ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين [ت395هـ]. (1997م). الصّاحبي في فقه اللغة، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، ط1. بيروت، دار الكتب العلميّة.

كتاب: فان دايك (د.ت). علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ترجمة سعيد بحيري، مصر، زهراء الشرق.

كتاب: الفقي، صبحي (2000م). علم اللغة النّصي، ط1. القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر.

كتاب: القفطي، علي بن يوسف، أبو الحسن [ت625هـ]. (1986م). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1. القاهرة، دار الفكر. بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

كتاب: قيّاس، لينـدا (2009م). لسانيّات النّص: النظرية والتطبيق، مقامات الهمذاني أنموذجا، ط1. القاهرة، مكتبة الآداب.

لاينز، جون (1987م). اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

فصل من كتاب: ليش، جفري، و توماس، جيني (1990م). اللغة والمعنى والسياق، البراغماتية (المعنى في السياق).من كتاب: الدكتور كولنج (محرر)، الموسوعة اللغوية، ترجمة: د. محيي الدين حميدي، ود. عبد الله الحميدان. ط1. الرياض، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض.

كتاب: المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس [ت285هـ]. (د.ت). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

كتاب: المتوكل، أحمد (2006م). المنحى الوظيفيّ في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، الرباط، دار الأمان.

كتاب: الموسى، نهاد (1980م). نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغويّ الحديث، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كتاب: نحلة، محمود أحمد (2002م). آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر. مصر، دار المعرفة الجديدة.

كتاب: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أبو محمد [ت761هـ]. (1998م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، وعلي حمد الله، ط1. بيروت، دار الفكر المعاصر. دمشق، دار الفكر.

كتاب: واوززيناك، زتسيسلاف (2003م). مدخل إلى علم لغة النّص، مشكلات بناء النّص، ترجمه وعلق عليه سعيد حسن بحيري، ط1. القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

ابـن يعيـش، علـي بـن يعيـش [ت643هـ]. (د.ت). شـرح المفصـل. بيـروت، عالـم الكتـب، بيـروت.

Barobara hnstone (2001). Discourse analysis, Oxford,BlackWell.

Rebert de Beaugrande and Dressler (1981). Introduction to text linguistics, London,Longman

Pragmatic Constraints on the Acceptability of Grammatical Structure

Ahmad H. Al Hassan

College of Administrative Sciences and Humanities - AlJouf University

Sakaka - K.S.A.

Abstract

This study investigates the pragmatic constraints on the acceptability of grammatical structure, attempting to define the concept of "acceptability"; and infer the pragmatic criteria on which the grammarians depended to decide the acceptability of a structure. This study examined the analytical approach they used with grammatical structures, and to judge whether they are acceptable or unacceptable. It was found that they surpassed mere linguistic meaning to a situation with the interrelationships among speakers involved, and related conditions that make structure acceptable in a situation but not in another; i.e. appropriateness of a grammatical structure is disciplined by pragmatic criteria.

Keywords: Pragmatics - Grammatical Structures Acceptability-Linguistics - Arabic Grammar